

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر
٢٠٢٣ وتقدير الفحص المحدود عليها

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
القواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

صفحة

المحتويات

-
- تقرير الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية المجمعة
 - ١ - قائمة المركز المالي المجمعة
 - ٢ - قائمة الدخل المجمعة
 - ٣ - قائمة الدخل الشامل المجمعة
 - ٤ - قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
 - ٥ - قائمة التدفقات النقدية المجمعة
 - ٦ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المجمعة



محمد هلال و وحيد عبدالغفار

س ٦٠ قطعة ٢ - الشطر العاشر
أمام كارفور المعادى
زهراء المعادى، القاهرة
مصر

٨٧ شارع رمسيس - القاهرة - مصر

+٩٦٣١٠٦٣٣٤٣٥٤
+٩٦٣٤٨١٠٦٥٧٤
+٩٦٣٧٧٧٨٥

info@bakertillyeg.com
www.bakertillyeg.com

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعه للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، ولملخصاً لسياسات المحاسبة الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سننبه على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح في - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالى المجمع وتتفقها النقدية المجمعة عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة توجيه الإنتباه

مع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً:

- كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بشأن الموقف القانوني قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش(المنطقة ج)، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوى الإلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وقد تم تداوله عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ وبذلك الجلسة قررت هيئة المحكمة إعادة الدعوى لهيئة المفوضين لإعداد تقرير تكميلي في ضوء المستندات والدفع الجديدة المقدمة من الشركة، وبتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٢ تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٢١ مايو ٢٠٢٢ ، ثم تم التأجيل عدة مرات حتى جلسة ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣ والتي تم طلب تصحيح شكل الدعوى باختصاص السيد وزير الاسكان بدلاً من السيد وزير السياحة وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٤ لسنة ٢٠٢١ والدعوى مازالت متداولة وهي حالياً مؤجلة لجلسة ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٣ ، وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وأنها مرحلة الكسب ويري المستشار القانوني الخارجي للشركة "أن نسبة كسب الدعوى ٥٠٪ وفقاً للسلطة التقديرية للمحكمة" هذا ولم يتم حصول الشركة على كشف حساب أو مطابقة للرصيد المستحق للهيئة العامة للتنمية السياحية ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية الدورية أي تسويات قد تنتج عن ذلك الشأن.
- وفقاً لما ورد بتقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ والمورخ في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣ لم يتم اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٦١) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث لم تتعهد الجمعية العامة العادية للشركة نظراً لعدم إكمال النصاب القانوني للجتماع المنعقد في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣ وتم تأجيلها للانعقاد في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣ .

- ورد بتقريرنا على القوائم المالية للشركة التابعة - سهل حشيش للإستثمار السياحي - في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ فقرة إيضاحية بشأن الاستمرارية فقد تجاوزت الخسائر المرحلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ حقوق الملكية وقد تم إعداد القوائم المالية بافتراض استمرارية الشركة استناداً لما هو وارد بالإيضاح المشار إليه أعلاه، كما قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ٢١ يونيو ٢٠٢٣ استمرارية الشركة، هذا ولم تتضمن القوائم المالية أية تسويات قد تنتج بسبب عدم التأكد.

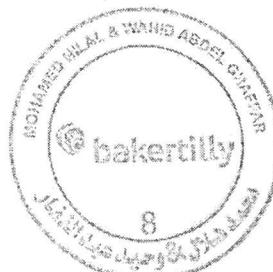
القاهرة في : ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣

مراقب الحسابات

حسن بسيوني الشاه
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)

BT محمد هلال و وحيد عبدالغفار



الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المجمعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
(جمع المبالغ بالجنيه المصري)

إيضاح رقم	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
الأصول		
الأصول غير المتداولة		
أصول ثابتة		
استثمارات عقارية		
مشروعات تحت التنفيذ		
عملاء وأوراق قبض - أقساط طويلة الأجل		
مجموع الأصول غير المتداولة		
الأصول المتداولة		
أعمال تحت التنفيذ		
مخزون		
عملاء وأوراق قبض - أقساط قصيرة الأجل		
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		
نقدية وما في حكمها		
مجموع الأصول المتداولة		
اجمالي الأصول		
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمدفوع		
احتياطي قانوني		
خسائر مرحلة		
حقوق مساهمي الشركة الأم		
الحقوق غير المسيطرة		
اجمالي حقوق الملكية		
الالتزامات غير المتداولة		
التزامات ضريبية مؤجلة		
مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - طويلة الأجل		
مجموع الالتزامات غير المتداولة		
الالتزامات المتداولة		
مخصص مطالبات		
عملاء - دفعات مقدمة		
دالنون وأرصدة دائنة أخرى		
مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - قصيرة الأجل		
النکاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي والوحدات المباعة		
مجموع الالتزامات المتداولة		
مجموع الالتزامات		
اجمالي حقوق الملكية والالتزامات		

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقراً معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبولى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إيضاح رقم	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣/٩/٣٠	عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	إيضاح رقم
٤٢٧٨٠ ١٩٨	١٤٩٩٧٧٣٧٦	١٧٨٥٨٥٨١	٢١٨٢٨٥٣٧٢ (١٩)
٢٣٣٥٦٩١٩	١٩٢٧٥٧٥٧٤	٧١٤٠٠٩٨٢	٩١٠٥٣٥٠٦ (٢٠)
--	(٢٤٥٢٦٥٨٩)	٨٩٢٥٩٥٦٣	٣٠٩٣٣٨٨٧٨
٢٣٣٥٦٩١٩	١٦٨٢٣٠٩٨٥	٨٩٢٥٩٥٦٣	(١٣٥٩٢٣١٢٧) (١٩)
(٨٨٦٤٦٧)	(٤٦٤٨٤٤٧٨)	(١٣٢١٧٠٥٦)	(٦٦٥٩٧١٠١) (٢١)
(٣٧٧٤١٩٩٢)	(٤٢٧٤٥٨٩٤)	(٨٨٨٦٤٢٠٢)	(٩٩٩٩٥٤٨٢) (٢٢)
(٣٨٦٢٨٤٥٩)	٨٩٢٣٠٣٧٢	(١٠٢٠٨١٢٥٨)	(١٦٦٥٩٢٥٨٣)
(٥٢٧١٥٤٠)	٧٩٠٠٠٦١٣	(١٢٨٢١٦٩٥)	٦٨٢٣١٦٨
٥١٢٢٠٧٢	٢٦٩٣٩١١٢	١٢٦٦٨٣١٤	٥٩٧٥٨٣٢٤ (٢٣)
(٢٨٦١٨٧)	(١٤٢٨٦١٥)	(٣٤٣٣٨٣٩)	(٤٦١١٥٠٨) (٢٥)
(٨٥٤٣٤٩٨)	(٨٦٧٥٩٣٣)	(٢٠٥٦٨٨٢٦)	(٢٠٥٣٠٨٦٦) (٢٦)
(٤٢١٦٢٢٠)	(٥١٢١٤٣٩)	(١٢٦٢٣٤٤١)	(٣٠٠٩٢٨٠٢) (٢٤)
--	--	(١٢٢٠٢٦٣١٩)	--
--	٧٤٣٥٤٢٨٨	--	(٣٦٥١٨٢٧٤) (٣٠)
(١٣١٩٥٣٧٣)	١٦٥٠٦٨٠٢٦	(١٥٨٨١٥٨٠٦)	(٤٥١٧١٩٥٩)
٣٣٣٢١٠٨	٣٠٨٧٨١٥	٩٨٧٣٠١٩	١٠٤٩٦٧٠٢
١٤٢٦٧٤٧٦	(١٠٧٣١٠٦٩١)	٦٤١٨٥٥٥٢	٣٧٢٥٤٨٨٨ (٢٧)
٤٤٠٤٢١١	٦٠٨٤٥١٥٠	(٨٤٧٥٧٢٣٥)	٢٢٥٧٩٦٣١
٤٠١٠٤٥١	١٥٧٥٧٦٢٣	(٩٥٦٦٩)	(٣٠٢١٦٣٢١) (٢٨)
٨٤١٤٦٦٢	٧٦٦٠٢٧٧٣	(٨٤٨٥٢٩٠٤)	(٧٦٣٦٧٠٠)
١٢٩٠٧٣٧٧	٧٥٢٠١٣٨٢	(٦٤٢٩٧٢٦٨)	٢٢٠٥٧٢٣٤
(٤٤٩٢٧١٥)	١٤٠١٣٩١	(٢٠٠٥٥٦٣٦)	(٣٠٦٩٣٩٣٤) (٢٩)
٨٤١٤٦٦٢	٧٦٦٠٢٧٧٣	(٨٤٨٥٢٩٠٤)	(٧٦٣٦٧٠٠)
٠٠١	٠٠٧٢	(٠٠٠٦)	٠٠٢٢ (١٧)

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبولي

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 قائمة الدخل الشامل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في				
٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	
٨٤١٤٦٦٢	٧٦٦٠٢٧٧٣	(٨٤٨٥٢٩٠٤)	(٧٦٣٦٧٠٠)	صافي (خسارة) ارباح الفترة
--	--	--	--	بنود الدخل الشامل الآخر
<u>٨٤١٤٦٦٢</u>	<u>٧٦٦٠٢٧٧٣</u>	<u>(٨٤٨٥٢٩٠٤)</u>	<u>(٧٦٣٦٧٠٠)</u>	اجمالي الدخل الشامل الآخر عن الفترة
١٢٩٠٧٣٧٧	٧٥٢٠١٣٨٢	(٦٤٢٩٧٢٦٨)	٢٣٠٥٧٢٣٤	يوزع كما يلى :-
(٤٤٩٢٧١٥)	١٤٠١٣٩١	(٢٠٥٥٥٦٣٦)	(٣٠٦٩٣٩٣٤)	مالكى الشركة الأم
<u>٨٤١٤٦٦٢</u>	<u>٧٦٦٠٢٧٧٣</u>	<u>(٨٤٨٥٢٩٠٤)</u>	<u>(٧٦٣٦٧٠٠)</u>	الحقوق غير المسيطرة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبولى

الشركة المصرية للمتنجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
والملوحة التغير في حقوق الملكية المجمعه عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنية المصري)

رأس المال المصدر وال مدفوع	إيجابي الملوحة	رأس المال المصدر وال مدفوع	إيجابي الملوحة	حقوق مساهمي الشركة الأم	حقوق غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملوحة
١٤٧٨١٦٨٦٥	--	١٤٧٨١٦٧٦٥	--	٦٩٩١٥٩٠٠٦	٦٣٢٢١٦٢٣٩	٦٩٩٠٧٤٥٥
١٠٥٠٠٠٠٠٠	--	١٠٥٠٠٠٠٠٠	--	٤٣٠٥٩٣٦٣	٥٧٠٤٥٢٣٩٥	٤٣٠٥٩٩٩
--	--	--	--	٦٤٣٧٠٨٦٠	٣٥٣٠٦١٣٦	٦٤٣٧٠٨٥٩٦
١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٤٧٨١٦٨٦٥	١٤٧٨١٦٧٦٥	٦٩٦٤٣٣٤٠٠	٣٥٣٠٦١٣٦	٦٩٦٤٣٣٤٠٠
--	--	--	--	٦٤٣٧٢٣٦٨	٣٦٣١٩	٦٤٣٧٢٣٦٨
--	--	--	--	٦٤٣٧٣٦٨	٣٦٣١٩	٦٤٣٧٣٦٨
١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	٦٩٩١٥٩٠٠٦	٦٣٢٢١٦٢٣٩	٦٣٠٥٩٣٦٣	٥٧٠٤٥٢٣٩٥	٦٣٠٥٩٩٩
--	--	--	--	٣٥٣٠٦١٣٦	٣٥٣٠٦١٣٦	٣٥٣٠٦١٣٦
١٤٧٨١٦٧٦٥	١٤٧٨١٦٨٦٥	٦٣٢٢١٦٢٣٩	٦٣٢٢١٦٢٣٩	٦٣٠٥٩٣٦٣	٥٧٠٤٥٢٣٩٥	٦٣٠٥٩٩٩

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ في تأسيس الشركة وتقديرها -

٢٠٢٢ سبتمبر ٣٠ في تأسيس الشركة
٢٠٢٢ سبتمبر ٣٠ في تأسيس الشركة

٢٠٢٢ سبتمبر ٣٠ في تأسيس الشركة
٢٠٢٢ سبتمبر ٣٠ في تأسيس الشركة

بيان

رأس المال المصدر
وال مدفوع

إيجابي
الملوحة

حقوق مساهمي
الشركة الأم

حقوق غير
المسيطرة

إجمالي حقوق
الملوحة

رئيس مجلس الإدارة

إنجي خليل محمد زكي

الناظر المالي

أحمد مدبور

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	إيضاح رقم ٢٠٢٣/٩/٣٠
---	------------------------

الtdfقات النقدية من أنشطة التشغيل		صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب	تعديلات لتسوية صافي الارباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٨٤ ٧٥٧ ٢٣٥	٢٢ ٥٧٩ ٦٣١		
٥ ٦٧٩ ٢١٧	٤ ٣٥١ ٧٦٩	(٤)	إلاك أصول ثابتة
٧٦٢ ٠١٢	٧٦٢ ٠١٢	(٥)	اولاك استثمارات عقارية
--	٣٦ ٥١٨ ٢٧٤	(١-٣٠)	خسائر إنتمانية متوقعة
١٢٢ ٠٢٦ ٣١٩	--	(٢-٣٠)	عبء الاضمحلال في قيمة ارصدة العملاء
(٤ ٦٧٧ ٥١٩)	(١٥ ١٤٦ ٧٩٨)	(٢٧)	ايراد فوائد
(٩ ٨٧٣ ٠١٩)	(١٠ ٤٩٦ ٧٠٢)		صافي فوائد مؤجلة مستهلكة
(٥٩ ٤١٨ ٠٣٣)	(١٣٤ ٤٨٠ ٨٣٥)	(٢٧)	فرق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
<u>٣٠ ٣٤٨ ٢٥٨</u>	<u>(٩٥ ٩١٢ ٦٤٩)</u>		خسائر التشغيل قبل التغيرات في راس المال العامل
			التغير في:-
			اعمال تحت التنفيذ
			مخزون
			عملاء وأوراق قبض
			مدينون وارصدة مدينة اخرى
			التكليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المباعة
			عملاء - دفعات مقدمة
			دالنون وارصدة دائنة اخرى
			مستحقات هيئة التنمية السياحية
			صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
			مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
			ايراد فوائد محصلة
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من انشطه الاستثمار
			صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
			النقدية وما في حكمها اول الفترة
			النقدية وما في حكمها آخر الفترة
			*ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة فيما يلى :
١٥٣ ٤٥٠ ٤٧٢	٢١٢ ٤٧٩ ٢٢١	(١١)	نقدية وما في حكمها
--	(٤٥٣ ٥٤٤)	(٣٠)	خسائر إنتمانية متوقعة
<u>١٥٣ ٤٥٠ ٤٧٢</u>	<u>٢١٢ ٤٥٠ ٢٧٧</u>	<u>(١١)</u>	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوانين المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي



المدير المالي

أحمد مدبولى



١- نبذة عامة عن الشركة ونشاطها

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦، المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري،
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (٤/١) شارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.
- رئيس مجلس الإدارة السيد المهندس / ناجي خليل محمد زكي.
- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي بيورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

(ب) غرض الشركة

ب- ١. الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكنى متكملاً بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحي والطرق تمهدًا لتحسينها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشتراك بأى وجه من الوجه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج.

ب- ٢. شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مراقبها والخدمات الترفيهية المكملة لها ممثلة في مطاعم وكافيتريات ونادي صحي، حمامات للسباحة، ملاعب للتنس وجولف وإيسکواش، صالة ترفيهية وديسكو وصالات اجتماعات وأفراح وملعب وحدائق للأطفال، مركز ترفيهي، وحدة طيبة، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها.

وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية التي انعقدت بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٥ تم الموافقة على تعديل غرض الشركة وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري خلال عام ٢٠١٥ بالنص التالي:-

إنشاء وإقامة وتشغيل وإدارة وبيع وإيجار الشقق الفندقية وال محلات التجارية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مراقبها وكذلك إنشاء وإقامة كافة المشروعات الفندقية والسياحية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مراقبها والخدمات الترفيهية والأنشطة المكملة لها وإنشاء وتملك وإدارة مارينا بحرية ومحطات تموين الوقود لسيارات والوحدات البحرية وإدارتها وتملك وتشغيل وحدات بحرية ويخوت السفارى ومراكمز للألعاب والأنشطة المائية والبحرية بجميع أنواعها كذلك إقامه وإداره المنشآت الفندقية والقرى السياحية لحساب الشركة أو للغير وقامه وتملك القرى والفنادق والمنتجعات والمراكز التجارية المحلية والعالمية ذات المستوى السياحى وأعمال الترويج والتثبيط السياحى بما فى ذلك سياحة المؤتمرات وإقامة وبيع المشروعات العقارية لحسابها ولحساب الغير وشراء وإستئجار وتعهيد الأراضى سواء بالبناء أو بآى طريقة أخرى ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشتراك بأى وجه من الوجه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج كما يجوز لها ان تندمج فى الهيئات السالفة أو شتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية. ونملك الشركة المصرية للمنتجعات السياحية نسبة ٤٣٪٧٨ من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى.

-٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.
- تم إعتماد القوائم المالية المجمعة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لأساس التكالفة التاريخية.

ج- عملية التعامل وعملية العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

د- استخدام التقديرات والأفتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والأفتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات. تعدد التقديرات والأفتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والأفتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في العام الذي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذا العام فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقييم القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقييم التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعة للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية المطبقة بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة:-

٤-٣ أسس تجميع القوائم المالية للمجموعة

تتضمن القوائم المالية المجمعة للمجموعة (المرفقة) كافة ارصدة الأصول والإلتزامات وكذا نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة لها.

وفيما يلى الأسس التي تم اتباعها لأغراض التجميع

تم المحاسبة عن تجميع الأعمال داخل المجموعة باستخدام طريقة الاقتناء وذلك عند انتقال السيطرة للمجموعة، كما يتم قياس كلا من المقابل المادي المحوّل وكذا صافي قيمة الأصول المفتّحة القابلة للتحديد عند عملية الاقتناء بالقيمة العادلة.

ويتم إجراء اختبار الأضمحلال سنويًا للشّرة الناتجة من عملية، وأية أرباح ناتجة من عملية شراء تفاؤضية يتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.

ويتم معالجة التكاليف المتعلقة بالاقتناء كمصروف في الفترات التي يتم فيها تحمل التكاليف واستلام الخدمات باستثناء واحد وهو إصدار الأوراق المالية مقابل المديونية أو حقوق الملكية.

لا يتضمن المقابل المادي المحوّل المدفوعة لتسوية علاقات قائمة سابقًا بين المنشأة المفتّحة والمقتنة وعادة ما يتم الاعتراف بهذه المبالغ في الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المقابل المادي المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وفي حالة ان الإلتزام بدفع المقابل المحتمل استوفى الشروط المحددة لتعريف أداة حقوق الملكية يتم تبويبه ضمن حقوق الملكية ولا يتم إعادة قياسه وتتم معالجة التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية، بخلاف ما سبق فإن أي مقابل مادي محتمل آخر يتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع الاعتراف باى تغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر.

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

تضمن القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة التي تسيطر عليها بدءاً من تاريخ السيطرة حتى تاريخ فقد السيطرة.

يتم قياس الحقوق غير المسيطرة بحسبها في القيم المعترف بها في صافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المفتّحة، التغيرات في حقوق ملكية المجموعة في شركاتها التابعة والتي لا تؤدي إلى فقد السيطرة يتم المحاسبة عليها كمعاملات بين أصحاب حقوق الملكية.

فقد السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها تستبعد الأصول والإلتزامات والحقوق غير المسيطرة وبنود الدخل الشامل الآخر الخاصة بها. مع الاعتراف باى أرباح أو خسائر ناتجة عن فقد السيطرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

ويتم الاعتراف باى استثمارات متبقية في الشركة التابعة سابقًا بالقيمة العادلة عند فقد السيطرة.

استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

ت تكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة. وليس لها حقوق في الأصول والتعهدات بالالتزامات المرتبطة بالترتيب.

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتشغيلية ولكنها لا يمتد إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك.

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون للمجموعة فيه سيطرة مشتركة وحقوق في صافي الأصول المرتبطة بالترتيب.

يتم المحاسبة عن حصص الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولى بالتكلفة متضمناً التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناء ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المجمعة بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المجموعة في الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الآخر في الشركة المستثمر فيها.

الاستبعادات من القوائم المالية المجمعة

يتم استبعاد كلا من الأرصدة والعمليات المتباينة بين المجموعة والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات المتباينة بين المجموعة.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعامل مع استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بما يعادل حصة المجموعة فيها. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتباينة في الأرباح غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة تعطى مؤشرًا لأضمحلال قيمة الأصل المحوّل.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملات.
 ويتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.
 يتم ترجمة الأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
 يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.
 وبصفة عامة يتم الاعتراف بفرق ترجمة العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق الترجمة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:-
 الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الأضمحلال)، حيث يتم إعادة تبويب فروق الترجمة بنود الدخل الشامل، الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.
 الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
 أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٣-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٣-٣-ج) وحساب الأضمحلال.
 تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناصها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.
 يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة احتلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصاروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأرضى. وفيما يلي بياناً بأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

الأصول	الأصول الإنتاجية	بالسنوات
مباني و كرافانات	من ٣٠ - ٥٠ سنة	
آلات ومعدات	من ٥ إلى ١٠ سنوات	
أثاث ومجروشات	من ٣ إلى ١٦ سنوات	
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات	
أجهزة و أدوات كهربائية و كمبيوتر	من ٣ إلى ٥ سنوات	
محطات التحلية والصرف والمعالجة		
أعمال إنشائية	٣٠ سنة	
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات	
خزان المياه	٣٠ سنة	
المخازن	٣٠ سنة	
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات	
الرصيف البحري	٢٥ سنة	
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات	
المطابخ ومهام التشغيل	١٠ سنوات	
شبكة الاتصالات والإنترنت	٥ سنوات	

هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.

٤-٣ الاستثمارات العقارية

تمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي المحفظ بها وجارى أعداد مخطط يستخدمها أو المحفظ بها لبيعها على المدى الطويل وكذلك الأرضي والمبانى المؤجرة (إيجار تشغيلي) للغير. ويتم قياس الاستثمارات العقارية أولياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحتياجاً بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإملاك وخسائر الأضمحلال المجمعة، ويتم تسجيل مصروف الإهلاك وخسائر الأضمحلال بالأرباح أو الخسائر.

يتم إهلاك الاستثمار العقاري وفقاً لطريقه القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل بند من بنود الاستثمار العقاري، ولا يتم إهلاك الأرضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:-

العمر الإنتاجي المقدر	بالسنوات	مبنائي وإنشاءات ملحقات المباني والإنشاءات
٤ سنة		أعمال التكيف والمحوارات ولوح الكهرباء
٥ سنوات		المصاعد
١٠ سنوات		٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللزامية لتجهيز الأصل إلى حالة التي يتم تشييدها بها وفي الغرض الذي اقتضى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحةً للاستخدام في الغرض الذي تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ قائمة المركز المالى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال - إن وجدت (إيضاح ١٤-٣).

٦-٣ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتبث الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٧-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٨-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتبث قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالى بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٩-٣ التكلفة التقديرية لتنمية الأرضي المباعة

القياس الأولى: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للارضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الأرضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأرضي (إيضاح ٨-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

١٠-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوفّع عدم تحصيلها والتي يتم تقييرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال ، ويتم قياس العملاء طولية الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلى.

١١-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذلك أرصدة البنوك سحب على المكشف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣ الأدوات المالية

الاعتراف والقياس الأولى

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ شتاها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تُشَبَّهُ إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولى يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتاثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السادس.

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كلها.

ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولى بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرّض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حدة.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولى فإنه يمكن للشركة، أن تخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

١٢-٢-٣ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
 - السياسات والأهداف المعنية للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.
 - كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحافظ عليها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
 - كيفية تعويض مدير الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدار أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
 - تكرار وحجم وتقوية مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
 - إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتنقق مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.
 - يتم قياس الأصول المالية المحافظ عليها لغرض المتاجرة أو المدار أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

١٣-٣ الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي و تكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقد، ومقابل المخاطر الانتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقرارات الأساسية الأخرى والتكليف (خطر السيولة والتكليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير تقوية أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو تقوية التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل القسام التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق والإضافات
- الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضاً معقولاً عن الإنتهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضاً تعويضاً معقولاً للإنتهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

٤-١٣-٣ الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيدة تقاس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه بالقيمة العادلة من خلال أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأرباح والخسائر

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة تقاس الأصول المالية المقيدة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تحفيظها بخسائر الأضمحلال.

إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

أدوات الدين المقيدة تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.

إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والأضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.

توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

٥-١٣-٤ الالتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيدة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محفوظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولى.

يتم قياس الالتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الالتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجيل ضمن الأرباح والخسائر.

٦-١٣-٤ الإستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقام فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحافظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحافظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها.

تقوم الشركة أيضاً بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتغيرات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الالتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٧-١٣-٣ مقاصة الأدوات المالية

تم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط: يكون للشركة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

٨-١٣-٤ الإضمحلال

١-٨-١٣-٤ الأصول المالية غير المشتقة:

الأدوات المالية وأصول العقد:

يتم الاعتراف بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:

الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- أصول العقود مع العملاء.

- تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض

يتم قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلى والذى يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً:

• سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.

• سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

- يجب على الشركة أن تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الإعتراف الأولي وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخذ في الاعتبار أن تكون هذه المعلومات معقولة ومؤدية ومتاحة بدون تكالفة أوجه لا يبرر لها وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضاً المعلومات المستقبلية.

- تعتبر الشركة الأصل المالي متعرضاً عندما:

• يكون من غير المحتمل أن يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل إستبعاد أوراق مالية (إن وجد).

• عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دفعها.

• الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

• خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث افتراضية ممكنته خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).

إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

٢-٨-١٣-٥ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرحلة لاحتمال الخسائر الائتمانية. قياس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقطي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

٣-٨-١٣-٣ الأصول المالية ذات مستوى انتقامي منخفض:

في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية التي تم تضمينها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. بعد الأصل بأنه ذو مستوى انتقامي منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على أن الأصول المالية ذو مستوى انتقامي منخفض البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة للمدين.

- خرق العقد مثل التغدر عن السداد أو التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
- إعادة هيكلة قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة قبلها بظروف أخرى.
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

٤-١٠-١٣-٣ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول بالنسبة لأدوات الدين المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

٥-٨-١٣-٣ إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه.

تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت وكمية الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للإسترداد. لا تتوقع الشركة أى إسترداد من المبلغ المشطوب ومع ذلك فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تتطلب عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الأمثل لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

٦-٨-١٣-٣ الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (خلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للأضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقييم للقيمة الإستردادية للأصل، لإجراء اختبار أضمحلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال في الارباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيف القيمة الدفترية للوحدة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الأضمحلال للأصول الأخرى إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الأهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن أضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٤-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّع عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النافية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٥-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٦-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مسؤوليات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٧-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم شركات المجموعة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، ولا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعلية على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق. وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد. بالنسبة لإيرادات الوحدات المملوكة للشركة التابعة يتحقق إيرادات المطعم المملوک للشركة التابعة بمجرد تقديم الخدمة إلى رواد المطعم، كما يتحقق الإيراد الخاص بآيجارات الشقق الفندقية وال محلات وفقاً لأساس الاستحقاق.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمتحققة بعد تاريخ الاقتداء.

١٨-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٩-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:

- الفوائد الدائنة
 - الفوائد المدينة
 - توزيعات أرباح
 - صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع
 - صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
 - أرباح أو خسائر فروق عملية الأصول والإلتزامات المالية
 - خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتل المتوجب كالتزام مالي
 - خسائر اضمحل الأصول المالية بخلاف العملاء
 - صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر
 - إعادة تمويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى.

٢٠-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كأرباح أو خسائر العام، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس العام أو في أعوام مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

أ- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للعام الحالي والأعوام السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في العام الحالي والأعوام السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الأعوام فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقادم قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية العام المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

ب- الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي يتنتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

الاعتراف الأولى بالشهرة، أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:

- (١) ليست تجميع الأعمال.

- (٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة ومحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقيير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعرف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعرف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية العام المالي يتم الاخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية للأصولها والإلتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢١-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق الملكية كتغير في حقوق الملكية بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراء كأسهم خزينة و يتم عرضها مخصوصة من إجمالي حقوق الملكية.

٢٢-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كإلتزامات في العام الذي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٣-٣ النصيب الأساسي للسهم من الأرباح

يتم إحتساب النصيب الأساسي للسهم العادي من الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالشركة القابضة عن مساهمتها في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. وقد تم تطبيق الفقرة (٤) من المعيار المحاسبي رقم (٢٢) الخاص "نصيب السهم من الأرباح" وتم الإفصاح عن نصيب السهم في قوائم المالية الدورية المجمعة.

- ٥ - إستئنارات عقارية

العنفنة	مباني	أراضي	تكيف	مصالحة	المويلات واللوج الكهربائية	إنترنت	الإيجار
العنفنة في ٢٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١
العنفنة في ٢٠٢٢/١/٢٣١	٢٠٢٢/١/٢٣١	٢٠٢٢/١/٢٣١	٢٠٢٢/١/٢٣١	٢٠٢٢/١/٢٣١	٢٠٢٢/١/٢٣١	٢٠٢٢/١/٢٣١	٢٠٢٢/١/٢٣١
العنفنة في ٢٠٢٣/١/١	٢٠٢٣/١/١	٢٠٢٣/١/١	٢٠٢٣/١/١	٢٠٢٣/١/١	٢٠٢٣/١/١	٢٠٢٣/١/١	٢٠٢٣/١/١
اضطرافات خادل الفقرة							
العنفنة في ٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠
مجموع الإهلاك في ٢٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١
إهلاك العام							
إهلاك العام	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١	٤٠٢٢/١/١
مجموع الإهلاك في ٢٠٢٢/١٢/٣١	٤٠٢٢/١٢/٣١	٤٠٢٢/١٢/٣١	٤٠٢٢/١٢/٣١	٤٠٢٢/١٢/٣١	٤٠٢٢/١٢/٣١	٤٠٢٢/١٢/٣١	٤٠٢٢/١٢/٣١
مجموع الإهلاك في ٢٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١
إهلاك المقررة (بيان رقم ٢٣)	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١	٤٠٢٣/١/١
مجموع الإهلاك في ٢٠٢٣/٠٩/٣٠	٤٠٢٣/٠٩/٣٠	٤٠٢٣/٠٩/٣٠	٤٠٢٣/٠٩/٣٠	٤٠٢٣/٠٩/٣٠	٤٠٢٣/٠٩/٣٠	٤٠٢٣/٠٩/٣٠	٤٠٢٣/٠٩/٣٠
صافي القيمة الدفترية في ٣٠٢٢/٠٩/٣٠	٤٠٢٢/٠٩/٣٠	٤٠٢٢/٠٩/٣٠	٤٠٢٢/٠٩/٣٠	٤٠٢٢/٠٩/٣٠	٤٠٢٢/٠٩/٣٠	٤٠٢٢/٠٩/٣٠	٤٠٢٢/٠٩/٣٠
صافي القيمة الدفترية في ٣٠٢٢/٠٦/٣١	٤٠٢٢/٠٦/٣١	٤٠٢٢/٠٦/٣١	٤٠٢٢/٠٦/٣١	٤٠٢٢/٠٦/٣١	٤٠٢٢/٠٦/٣١	٤٠٢٢/٠٦/٣١	٤٠٢٢/٠٦/٣١

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦- مشاريعات تحت التنفيذ

يتمثل بـ مشاريعات تحت التنفيذ فيما يلي:-

الرصيد في ٢٠٢٣/٩/٣٠	الإضافات خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	
١٤٨٤٤٨٧٠	٥٧٦٤٥٠٥	٩٠٨٠٣٦٥	المبني الإداري الجديد
١٥٢٨٨٢	--	١٥٢٨٨٢	تغذية شبكة الكهرباء بمنطقة سهل حشيش
١٠٧٠٠١٧	--	١٠٧٠٠١٧	محطة محولات كهرباء
٥٩٦٦٩	١٠٥١٥	٤٩١٥٤	توصيل فيلات بشبكة المياه الرئيسية
١٨٥٢٧٩٠	--	١٨٥٢٧٩٠	مشاريعات متعددة
١٧٩٨٠٢٢٨	٥٧٧٥٠٤٠	١٢٢٠٥٢٠٨	

٧- أعمال تحت التنفيذ

يتمثل التكاليف الفعلية لـ بـ أعمال تحت التنفيذ فيما يلي:-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠	ايضاح رقم	
٤٣٧٣٩٠٩٨	٩٩١٥١٨٨٢	١-٧	تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع بعد
١٥٣٨٤٩٢٤٢	٣٤٠٦٩٨٢٤٦	٢-٧	تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع بعد
٣١٣٧٦٩٥٢٧	٣١٤٤٩٣٦٩٠	٣-٧	تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠٨٩٢٠٣٦	١٠٨٩٢٠٣٧	٤-٧	تكلفة أعمال مشروع صوارى
١٦٩٧٠٢٥٣	١١٧٢٧٩٤٧	٥-٧	تكلفة أعمال مشروع جمران
٢٧١٥٧٣٢	--	٦-٧	تكلفة أعمال مشروع توسيفيتي (٢٧٠)
٢٦٧٩١٣٨٢	١٥٤٢٨١٨٧	١٠-٧	تكلفة أعمال مشروع طوابا (Tawaya)
٥٦٤٧٠٨١٢	٨٢٢٨٤٦٢٩	١٠-٧	تكلفة أعمال مشروع باي فيلنج (Bay Village)
٣٢٤٤٤٧٨	٣٢٤٤٤٧٧	١٠-٧	تكلفة أعمال مشروع باي كوندو (Bay Condos)
٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠		تكلفة مشاريعات متعددة
٦٤٨٦٦٤٥٦٠	٨٧٨١٤١٠٩٥		
(١٠٨٩٢٠٣٦)	(١٠٨٩٢٠٣٦)		يخصم:
٦١٧٧٧٠٥٢٤	٨٦٧٢٤٩٠٥٩		الاضمحلال في قيمة الاعمال تحت التنفيذ

٧- أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تطويرها سياحياً والميرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية وفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لـ تلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤٩٦٥٠٢٤ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية ٣١ ديسember ٢٠٢٢ لتنفيذ تطوير المرحلة الأولى من المشروع بناء على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٣٠٤٣٠٢٧٢٣ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١٢٩ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترافق لـ تلك المرحلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مبلغ وقدره ٦٠٣٦٠٠٤٢٦١ جنيه مصرى (مقابل ٢٠٢٢ ديسember ٣١ ٢٠٢٢) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥٢,٥٦٩ جنيه مصرى (مقابل ٥١,٤١ جنيه مصرى للمتر في ٣١ ديسember ٢٠٢٢)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٨٦٧٤٥٩ متر مربع تقريباً.
- تتضمن تكاليف المرحلة الأولى مبلغ قدرة ٨٤٨٠٣٥ دolar (بما يعادل مبلغ ٨٠٢٥٦٩٧١ جنيه مصرى) تكلفة منح الشركة جدول زمني اضافي لمدة عشرة سنوات لتنمية الاراضي غير المنماه اياض رقم (١٥).

٤-٧ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبنية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) في تاريخ ٦/٦/٢٠٠٦ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٦٠٢١ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٧٩٨ ٤٧٠٧ متر مربع.
- بلغت التكالفة التقديرية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٩٠٦ ٤٦٥ ٨٦٧ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترافق لتلك المرحلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٤٥٤ ٨٩٦ ٣٣٨ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٣٢٦ ٩٣٨ ٢٦٤ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) بمتوسط تكالفة فعلية للمتر الواحد بلغت ٧١,٩٩ جنيه مصرى (مقابل ٦٩,٤٥ جنيه مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢٣٠٩ ٣٣٤ متر مربع تقريباً.
- تتضمن تكاليف المرحلة الثانية مبلغ قدره ٣٢٩ ٣١٩ ٥٧١٩ دولار (بما يعادل مبلغ ٢١٨ ٣١٧ ١٧٦ جنيه مصرى) مقابل منح الشركة جدول زمنى اضافى لمدة عشرة سنوات لتنمية الأراضى الخير مباعة ايضاح رقم (١٥).

٤-٨ أراضي المرحلة الثالثة

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والمقرر مساحتها بناءً على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثالثة بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيتها الشركية في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١,٤ دولار للمتر المربع بدلاً من ١,٣٥ دولار أمريكي للمتر المربع الواحد بقيمة أجمالية تبلغ ٢٨٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ١٦٠٠٠ دولار أمريكي مقابل مصروفات التخصيص والتعاقد. وقد تم سداد دفعة ٦٪ من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ أجمالي ٣٤٢ ٣٤٧ ٥٦٧ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعادل لمبلغ ٢٩٤ ٤٣ ٢٨٥ جنيه مصرى في حينه.
- وفي عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٣١٢ ٢٩٦ ٢٨ متر مربع بعد استزالت مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٨ بثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلى.
- وقد بلغت تكلفة تأجير ثم شراء الأرض والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثلاثة طبقاً لقياس المساحي المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤١٩ ٤٢ ١٦١ ٢٣١ ٤٥٠ ٧٤٠ جنيه مصرى، ويبلغ الرصيد المستحق للهيئة في ضوء الحصر المساحي الفعلى لتلك المرحلة مبلغ وقدره ٦٨٩ ٤٠٤٧ ٢٥٥ ١ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٣٣٨٣٠ ٧٨٧ دولار أمريكي والمدرجة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية -الالتزامات طويلة الأجل ايضاح رقم (١٥).
- هذا وفي ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببالغ الموافقة المبنية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري وما زالت القضية منظورة أمام المحاكم وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانوني للشركة ايضاح رقم (١-٣٤).
- بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٢٠٢٣ ٨٢ ٣١٨ ٧٨٧ جنية مصرى مقابل (مبلغ ٨٢ ٣١٨ ٧٨٧ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

٤- تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

- يتمثل في قيمة التكلفة المتکبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكني فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفى إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإيرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتعمية والإدارة - FZC وفرعاها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية، وذلك لمدة تسعة سنوات انتهت في ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد.

- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تکفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامته المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيصالح ٣-٧)، وفي هذا الإطار تکلمت الشركة بطلب لعادة ترسیم حدود المرحلة الثانية المخصصة لها نهائياً بالإضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهداً للبدء في تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

- قامت إدارة الشركة بإعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الاقتصادية المرتبطة به وترى إدارة الشركة حالياً وجود مؤشرات هامة للإض محلال في قيمة الأعمال السابقة التي تمت على مشروع صوارى وتمثل أهم تلك المؤشرات في إنتهاء الاتفاقي فيما بين الشركة وشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تخطيط المشروع من جديد، وبناء على ذلك فقد تم إثبات إض محلال في قيمة التكلفة السابقة إنفاقها على المشروع بمبلغ ٨٩٢٠٣٦ ١٠ جنيه مصرى.

٥- مشروع جمران

- يتمثل في قيمة التكلفة المتکبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عمالء تلك الأراضي بما يتناهى مع المخطط العقاري المتكامل لذاك المنطقة.

٦- مشروع توسيقنتى

- يتمثل في قيمة استشارات دراسة التصميم الانشائى لمشروع تو سيفنتى والذي يتمثل في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة سكن سياحى وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الإجمالية ٤٤ ٣٥٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة إنشائية متوقعة تبلغ تقريباً ٤٦ مليون جنيه مصرى بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ و تقوم حالياً الإدارة التنفيذية بإعادة دراسة التكلفة الاستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية.

- قامت إدارة الشركة ببيع قطعة الأرض رقم (٩CE) الخاصة بمشروع توسيقنتى، لشركة بايونير للفنادق وذلك في ضوء قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٣/٤٦ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٥.

٧- وتمثل التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة في:

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠	أراضي المرحلة الأولى
٤٠ ٤٨٣ ٥٣٧	٣٩ ١٠ ٩٩٤	أراضي المرحلة الثانية
٧٢ ٢٥٨ ٠١٧	٦٤ ٨٩٨ ٢٠٦	تكلفة تقديرية لتنمية الوحدات المباعة
٢ ٦٩٢ ٩٢٢	٢ ١٤٦ ٨٩١	
<u>١١٥ ٤٣٤ ٤٧٦</u>	<u>١٠٦ ١٥٧ ٠٩١</u>	

٨- تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية – طوايا

- أبرمت الشركة مع شركة بالم هيلز إتفاقية (Frame Work Agreement) تخص تطوير جزء من المدينة القديمة تمهدأ لاستغلالها في شكل وحدات سياحية فاخرة للبيع.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي فيليدج (Bay Village)

- يتمثل هذا المشروع في مشروع بمساحة ١١ ألف متر مربع لإنشاء وحدات سياحية فاخرة للبيع بعدد ١٨٥ وحدة وبتكلفة تقديرية إجمالية ٢٠٠ مليون جنيه مصرى كما تستهدف الشركة تحقيق أجمالى ايرادات بقيمة ٣٩٠ مليون جنيه تقريبا

٩-٨ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي كوندوz (Bay Condos)

- يتمثل هذا المشروع في مشروع بمساحة حوالي ٣ آلاف متر مربع لإنشاء وحدات سياحية فاخرة للبيع بعدد ٦٠ وحدة سكنية وبتكلفة تقديرية إجمالية ٥٢ مليون جنيه مصرى كما تستهدف الشركة تحقيق اجمالى ايرادات بقيمة تتجاوز ١٠٠ مليون جنيه.

- وتمثل تكلفة أعمال تحت التنفيذ لمشروعات الشركة التابعة المبنية عاليه فيما يلى:-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠
١٤ ٩٥٣ ٢٧٦	٤ ٩٧٣ ٦٠٥
١١ ٠٤٦ ٥٤٩	١٠ ٠٦٤ ٩٦٣
٧٩١ ٥٥٧	٣٨٩ ٦١٩
٢٦ ٧٩١ ٣٨٢	١٥ ٤٢٨ ١٨٧

ويتمثل قيمة المنصرف على تلك المشروعات فيما يلى:-

أ- مشروع طوايا (Tawaya):

المحول من استثمار عقارى (نصيب الأرض)

تكلفة أعمال التصميمات الهندسية والانشاءات وأعمال أخرى

موردين دفعات مقدمة

٩٥١٧ ٥٧٦	٩٥١٧ ٥٧٦
٤٤ ٣٧٢ ١٦١	٦٨ ٠٢٦ ٧٢٦
٢٥٨١ ٠٧٥	٤ ٧٤٠ ٣٢٧
٥٦ ٤٧٠ ٨١٢	٨٢ ٢٨٤ ٦٢٩

ب- مشروع باي فيليدج (Bay Village):

أصول محولة من الاستثمار العقاري للأعمال تحت التنفيذ عن مشروع باي فيليدج

أرض مشروع باي فيليدج

وأعمال أخرى متنوعة وبيانها كالاتي:-

تكلفة أعمال التصميمات الهندسية والانشاءات وأعمال أخرى

موردين دفعات مقدمة

اجمالي مشروع باي فيليدج

ج- مشروع باي كوندوس (Bay Condos):

أصول محولة من الاستثمار العقاري للأعمال تحت التنفيذ عن مشروع باي كوندوس

أرض مشروع باي كوندوس

وأعمال أخرى متنوعة وبيانها كالاتي:-

تكلفة أعمال تصميمات هندسية

اجمالي مشروع باي كوندوس *

٢٥٩٨ ٧٥٦	٢٥٩٨ ٧٥٦
٦٤٥ ٧٢٢	٦٤٥ ٧٢٢
٣ ٢٤٤ ٤٧٨	٣ ٢٤٤ ٤٧٨

* المشروع متوقف ويتم رد مبالغ الحجوزات لملوك الوحدات.

-٨ مخزون

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٠٩/٣٠
٤٩٦١ ٨٧٣	٥١٩٤ ١١٥
<u>٤٩٦١ ٨٧٣</u>	<u>٥١٩٤ ١١٥</u>

مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع

-٩ عملاء وأوراققبض

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠
١٥٢٠ ٠٣٣ ٠٨٣	١٥٧٥ ٠٩٩ ٤٧٧
٤٨٩٧ ٥١٥	٢٠٠٩ ٢٢٧
١٩٤ ٤١٨ ٢١٠	٥٨٩ ١١٠ ١٢٣
١٧١٩ ٣٤٨ ٨٠٨	٢١٦٦ ٢١٨ ٨٤٧
(١٢٤٩٠ ٦٦٨)	(٤٢٠٢ ١٤٨)
<u>(٤٩٤ ٤٢٥ ٢٢٩)</u>	<u>(٥٣٣ ٧٩٣ ٥٧٨)</u>
<u>١٢١٢ ٤٣٢ ٩١١</u>	<u>١٦٢٨ ٢٢٣ ١٠١</u>

أ- الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - (الشركة الأم)

عملاء - أراضي

عملاء وأوراق قرض مشروع جمران

عملاء - خدمات وإدارة المنتجع

الفوائد المؤجلة

بخصمه:

خسائر انتقامية متوقعة ايضاح رقم (٣٠)

ب- شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة)

أوراق قرض

عملاء إيجار محلات وصيانة وأخرى

الفوائد المؤجلة

خسائر انتقامية متوقعة ايضاح رقم (٣٠)

وتتمثل في:-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠
٩٧٩٤٤ ٧٠٣	٦٢٨٩٧ ٩٢٨
١٢٤٣ ٢٦٧ ٥١٢	١٦٥٥ ٥٦٤ ٤٤٣
<u>١٣٤١ ٢١٢ ٢١٥</u>	<u>١٧١٨ ٤٦٢ ٣٧١</u>

عملاء وأوراق قرض - أقساط طويلة الأجل

عملاء وأوراق قرض - أقساط قصيرة الأجل

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ من عملاء الشركة والمجلة السداد مقابل أرصادتهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ وقدره ١٢٧٠ ١١٠ دولار أمريكي ومبلغ وقدره ١٣٨٠ ٠٣٠ ٤٤ جنية مصرى.
- تضمنت ارصدة العملاء مبلغ وقدرة ٣٠٢ ٤٠٧ ٨٥٢ جنيه مصرى (المعادل لمبلغ ١٣ ٢٢٩ ٨٠١ دولار أمريكي) قيمة المستحق على بعض العملاء وفقاً لما ورد باخطار الهيئة العامة للتنمية السياحية مقابل منح برنامج زمني اضافي لمدة ١٠ سنوات علي مساحات الاراضي الغير منهاء ايضاح رقم (١٥).

المكون خلال

الفترة	٢٠٢٣/١/١	٢٠٢٣/٦/٣٠
منتجعات	رصيد	متغير
--	٥٠٥ ٨٠٥ ٨٠٧	٥٠٥ ٨٠٥ ٨٠٧
٣٨ ٤٢٧ ٨٥٨	٣٨ ٤٢٧ ٨٥٨	--
<u>٥٤٤ ٢٣٣ ٦٦٥</u>	<u>٣٨ ٤٢٧ ٨٥٨</u>	<u>٥٠٥ ٨٠٥ ٨٠٧</u>

بيان

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣

الحركة خلال الفترة

١٠ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠	
٨٢٧٠٠	--	فوائد وعواائد مستحقة
٥٩٦٢٩٤	٤٧٠٤٤٦	عهد نقدية وسلف
٩٨٨٦٣٠	١٨٨٧٨٧٦	مصروفات مدفوعة مقدماً
٧٩١٨٣٦	٨٠٩٨٨٦	تأمينات لدى الغير
١٨٣٩٤٦٠	١٥٧٤٢٠١	إيرادات مستحقة
١٦٦٥٨٧٨٤	١٥٢٨٧٧٨٦	حصة مشاركة وعمولات بيع الوحدات السكنية
٥١٩٨٥٧٢	٥٧٤٢٨٨٤	دفعتات مقدمة لمقاولين وموردين
٤٥٤٢٤٤٢	٥٥٠٨٣٠٦	ضرائب خصم من المنبع-مدينة
١٤٥٢٨٣٩	١٤٥٢٨٣٩	ضريبة دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) *
١٦٢٩٥٤٣	١٤٣٧٨٤٣	مدينون متتنوعون
٣٣٧٨٥٩٠٠	٣٤١٧٢٠٦٧	

يخص:

خسائر انتقائية متوقعة إيضاح رقم (٣٠)

* يمثل الرصيد في قيمة باقي المسدد بالإضافة للأموريات الضرائب بمبلغ ٤٠٨٩٦٦ جنية مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢ . وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد بمبلغ ٩٥٦١٢٧ جنية مصرى . طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز A) ليصبح الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٢٠٢٣٩١٤٥٢٨٣٩ جنية مصرى . هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية القادمة.

١١ - نقدية وما في حكمها

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠	
٣٦٣٠٧٣	٥٣٧٣٣٤	نقدية بالصندوق
٨٧٤٦٧٣٤٣	١٠٦٧٨٠٤٩٨	بنوك - حسابات جارية - جنية مصرى
٥١١٩٤٦٧	٣٢١٧٧٤٨٤	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٣٥٢٩٥٢٧	٤٥٣٤٤٤٨	بنوك - حسابات جارية - يورو
٥٣٧٩٦١	٦٧٤٥٦٤	بنوك - حسابات جارية - جنية إسترليني
٩٠٥١٥٣٤١	٦٦٩٦٠٤٢٨	بنوك - ودائع - جنية مصرى
١١١٦٧٥٢	٨١٤٤٦٥	شيكات تحت التحصيل
١٨٨٦٤٩٤٦٤	٢١٢٤٧٩٢٢١	

يخص:

خسائر انتقائية متوقعة إيضاح رقم (٣٠)

١٢ - مخصص مطالبات

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠	مخصص مطالبات *
٣٢٥٩٩٦٣٨	٣٢٥٩٩٦٣٨	
٣٢٥٩٩٦٣٨	٣٢٥٩٩٦٣٨	

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتمدة نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيمتها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتنمية للقواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٣ - عماء - دفعات مقدمة

٢٠٢٢/١٢/٣١	٤٦٤١٤٢٥٤	١٥٣١١٢٥	١٢٢٨١٦٨١	١٨٢٩٠٦	٤٥٥٦٥٠	٣٤١٩٠٣	٢٢٣٠١	٦١٢٢٩٨٢٠	٤٠٢٣/٩/٣٠	٥٩١٢٧٣٤٦	١٨٥٠٨٣٦	٢٨٣٩٦٧٤	١٦٨١٩١	٤٥٨١٧٠	٧٠١٦٥٤	٣٩٠٦٨	٦٥١٨٤٩٣٩
------------	----------	---------	----------	--------	--------	--------	-------	-----------------	-----------	----------	---------	---------	--------	--------	--------	-------	-----------------

١٤ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٢/١٢/٣١	١٥٤١٦٨٨٢٦	٢٠٨٧٠٦٥	١٩٢٧٩٩٦	٢٣٥٩١٩٢٧	٢٦٩٤٦٦٩٤	٣٤٠٠٦	٤٣٧٢٣٨٩٧	٨٨٦٤٨٥	٥٠٢٨٠٧	٢٧٩٣٤٦٧٠	١٤١٢٧٤٥٠	٣٣٦٢٨٣٦٠	٧٠٨٤٢٥٢٣٣	٢٠٢٣/٩/٣٠	١١٦٩٧٥٢٧٠	١٩٨١٢٤٣	١٩٢٧٩٩٦	٢٤٩٥٢٦٨٦	٢٦٣٢٧٨٣٥	٣٤٥٠٠٦	٤٣٨٩٦٢٤٣	١١٥٧٤١٨	٥٠٢٨٠٧	٢٤٩٠٠٩٠٢٦	١٧٥٧٢١٣١٠	٣٣٦٠٣٣٥٤	٦٧٦٤٠٠١٩٤
------------	-----------	---------	---------	----------	----------	-------	----------	--------	--------	----------	----------	----------	-----------	-----------	-----------	---------	---------	----------	----------	--------	----------	---------	--------	-----------	-----------	----------	-----------

* يتضمن الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مبلغ وقدره ٦٩٧٣٧٢ جنية مصرى مستحقة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء، منها مبلغ ٦٥٠١٩٢٦٥٦ جنية مصرى شيكات صادره لصالح شركة القناة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة.

** يتضمن الرصيد ما يلى:-

- يتمثل بند الإيرادات المؤجلة لمشروع طوابي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ١٤ عقد مبرم بجمالي مبلغ ٣٢٠٦٨٦٣٢ جنية مصرى.
- يتمثل بند الإيرادات المؤجلة لمشروع باي فيليج في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ١٣٤ عقد مبرم بجمالي مبلغ ١٠٤٢١٣٢٠٢٧ جنية مصرى.
- يتمثل بند الإيرادات المؤجلة لمشروع باي كوندوس في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ٢ عقد مبرم بجمالي مبلغ ٣١٣٧٠٦٦ جنية مصرى.

*** يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عماء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعدل لمبلغ ١٧٥٧٢١٣١٠ جنية مصرى كدفعه تعاقدي شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعه التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٣٤-٣) الموقف القانوني.

١٥ - مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

	بيان	المستحق للهيئة عن تصرفات الأراضي *
طول الأجل	قصير الأجل	المستحق للهيئة في قيمة مد البرنامج الزمني **
٤٠٢٢/١٤/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠	المستحق للهيئة عن تصرفات الأراضي *
١٦٠٣٦٩٦٧٩	--	١٨١٠٦٣٦٣٠
--	--	٣٥٩٥١٥٠٩
--	٨٤٠٩٧٤٥٥٣	٤٦٧٣٦٩٦٢٧
١٦٠٣٦٩٦٧٩	٨٤٠٩٧٤٥٥٣	١٠٤٢٩٤٥٦٤٨
	٢١٧٠١٥١٣٩	١٥١٣١٥٢٧٥

* يمثل هذا البند في قيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية عن تصرفات الشركة في أراضي المرحلة الأولى والثانية إضافة رقم (١-٨)، وجاري حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس التحاسب المتفق عليها مع الهيئة كما يلى:

- بالنسبة للمرحلة الأولى يستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأراضي المباعة لإقامة مشروع فندقي يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المباعة. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقدي أيهما أكبر.

- بالنسبة للمرحلة الثانية في إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش المشار إليها عاليه فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبقية للمرحلة الأولى عن التصرفات البرمجة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يونيو ٢٠٠٥، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه باواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأرضي المخصصة للاستخدام الفندقي أو ٥ دولار أمريكي بالنسبة لقطع الأرضي المخصصة للإسكان السياحي.

** ورد إلى الشركة إخطار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بضرورة سداد مبلغ وقدره ٢١٨٦٥٩٧٥ دولار أمريكي (المعادل لمبلغ ٦٧٤٠٩٠٨٣٧ جنيه مصرى) مقابل موافقة الهيئة على منح الشركة برنامج زمني إضافي لمدة عشر سنوات لاستكمال تنفيذ عناصر وتكوينات المشروع السابق إعتماده وإتمام التنمية على كامل الموقع بما يشمل حصة الدولة في التصرف في مساحات الأرضي غير المنماه وكذا المساهمات الخاصة لتطوير العشوائيات إلى جانب سدادها للمتطلبات الأمنية لحرم الشاطئ الجديد هذا وقد اعتمد مجلس إدارة الشركة هذا الإخطار بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠٢٣ على أن يتم سداد تلك المستحقات على النحو التالي :

- موافاة الهيئة بشيك مصرى باسم هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة يمثل ٢٠٪ من إجمالي القيمة كدفعه مقدمة باوعي ١٥٩٣٧٣٤ دولار أمريكي وسداد ٨٠٪ من إجمالي القيمة باوعي ١٧٤٩٢٧٨٠ دولار أمريكي للهيئة العامة للتنمية السياحية على (١٥) قسط سنوي متساوي باوعي ١٦٦١٨٦١٥٩٠٤ دولار أمريكي قيمة كل قسط ، يبدأ سداد أولها اعتباراً من ٢٠٢٣/٧/١.

- تقديم البرنامج الزمني التفصيلي لاستكمال عناصر وتكوينات المشروع بما لا يتجاوز المدة الكلية المحددة.

- التزام الشركة بنها تتمية مساحات الأرضي غير المنماه من المشروع خلال المدة الزمنية المقررة .

ووفقاً لموافقة مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣ والتي اعتمدت رأي المستشار القانوني والدراسة المعدة من الادارة المالية فقد تم توزيع قيمة تكالفة مد البرنامج الزمني على النحو التالي:-

جنية مصرى	دولار أمريكي	ايضاح	رقم
٤٠٧٨٥٢٣٠٣	١٣٢٢٩٨٠١	(١٠)	عملاء واوراق قبض - اراضي غير منماه
٥٦٩٧١٨٠٢	١٨٤٨٠٣٨	(٨)	اعمال تحت التنفيذ مرحلة اولي - اراضي غير مباعة وغير منماه
١٧٦٣١٧٢١٥	٥٧١٩٣٢٩	(٨)	اعمال تحت التنفيذ مرحلة ثانية - اراضي غير مباعة وغير منماه
٣٢٩٤٩٥١٧	١٠٦٨٨٠٧	(٢١)	تكلفة الحصول على الابارات - اراضي مباعة - لم يتجاوز عددها البرنامج الزمني
٦٧٤٠٩٠٨٣٧	٢١٨٥٥٩٧٥		

يتمثل البند في باقى قيمة المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣-٨) ***

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتنمية للقواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٦-رأس المال

رأس المال المرخص به
 تم تحديد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى.
رأس المال المصدر والمدفوع
 يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ١٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى وعدد الأسهم ١٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ سهم مدفوعة بالكامل قيمة السهم واحد جنيه مصرى.

١٧-نصيب السهم من الارباح (الخسائر)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠
-----------------------------	-----------	-----------	-----------	-----------

١٢٩٠٧٣٧٧	٧٥٢٠١٣٨٢	(٦٤٢٩٧٢٦٨)	٢٣٠٥٧٢٣٤	صافي ارباح (خسائر) الفترة - مالكي الشركة الأم
١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة
٠٠٠١	٠٠٧٢	(٠٠٦)	٠٠٤٢	

١٨-المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة من أعضاء مجلس الإدارة ومساهمي الشركة:

١/١٨-أرصدة المعاملات مع شركات مساهمة وممثلة بأعضاء مجلس الإدارة

- تتضمن أرصدة العمالء الظاهره ضمن الأصول المتداولة (ايضاح رقم ٩) الأرصدة التالية والتي تخص شركات مساهمة بالشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة.

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠	
١٢٦٨٤٧٢٣	١٦٢٣٩١٠٦	عملاء - أراضي
٥٨٤٠٧٠٢٠	٧٣٩٧٤١٢٢	عملاء - أراضي خدمات المنتجع والمرافق
(٢١٨٠٩٧٢)	(٢١٨٠٩٧٢)	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء أراضي
(٣٨١٥٩٨٤٠)	--	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء خدمات المنتجع والمرافق
٣٠٧٥٠٩٣١	٨٨٠٣٢٢٥٦	

٢/١٨-أرصدة المعاملات مع أفراد مساهمة وممثلة بمجلس إدارة الشركة (مجموعة مرتبطة)

- تتضمن أرصدة العمالء في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ والظاهره ضمن (ايضاح رقم ٩) مبلغ ١١٥٣٣٨٧٢٤٤ جنية مصرى مقابل (مبلغ ٢٠٢٢ ٠٣٣٥١٢ ٨٩٩ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) والتي تخص مجموعة مساهمين أفراد مرتبطة وذلك مقابل شراء قطع أراضي من الشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة، بالإضافة الى مصاريف خدمات منتجع مستحقة عليهم بلغت قيمتها ٦٧٥٥٢٦٧ جنية مصرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مقابل (مبلغ ٢٠٢٢ ٧٥٥٢٦٧ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) بالإضافة الى غرامات الجدول الزمني مستحقة عليهم بلغت قيمتها ١٠٦٩٩٩٠٣ جنية مصرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

٣/١٨-ضمن أرصدة عملاء دفعات مقدمة

يتضمن رصيد عملاء دفعات مقدمة مبلغ ٢٠٢٣ ٢٩٤ ٢٤١٢١ جنية مصرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مقابل (مبلغ ٢٠٢٢ ٧٧٥١٩ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) مستحق لبعض مساهمي الشركة الأفراد كما هو مبين ضمن البند (٢/١) عليه، وذلك مقابل التعاقد على شراء قطع أراضي من الشركة والظاهرة ضمن (ايضاح رقم ١٣).

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

- إيرادات النشاط

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠
--	---	---

<u>--</u>	<u>١٢٦٢٥٠٧١٧</u>	<u>--</u>	<u>١٨٢٥٥٠٢٦٢</u>
<u>--</u>	<u>(٢٤٥٢٦٥٨٩)</u>	<u>--</u>	<u>(١٣٥٩٢٢١٢٧)</u>
<u>--</u>	<u>١٠١٧٢٤١٢٨</u>	<u>--</u>	<u>٤٦٦٢٧١٣٦</u>
١٠٧٢٣٨٤	٢١٣٦٤٨٥٢	١٢٩٥٣٧٣٨	٢٧٤٢٧٣٣٨
١٣١٤٦٩٨	١٢٧٤٥٩٠	٢٣٦٩١٠٥	٤٤٧٣٩٨٤
٤٠٩٨٧٥	٢٩٣٠٣٣	٩١٣٤٢٥	٩٩٧١٣٠
٥٨٤٣٦٩	٧٩٤١٨٤	١٦٦٢٢٣١٣	٢٨٣٦٦٥٧
٣٣٨١٣٢٦	٢٣٧٢٦٦٥٩	١٧٨٥٨٥٨١	٣٥٧٣٥١٠٩
٣٣٨١٣٢٦	١٢٥٤٥٠٧٨٧	١٧٨٥٨٥٨١	٨٢٣٦٢٤٤٥
٣٣٣٥٦٩١٩	١٦٨٢٣٠٩٨٥	٨٩٢٥٩٥٦٣	١٧٣٤١٥٧٥١

* تمثلت مردودات المبيعات في رد بيع قطعة ارض رقم ٥١٠ بمساحة ٩٣٠١١ متر مربع نتيجة تسوية عينية مع العميل تم بموجبها فسخ التعاقد معه ومنح العميل قطعة مساحتها ٢٠٠٠٠ متر مربع وتحrir عقد جديد واعتبار المسدد نقدا قيمة الأرض الجديدة.

وكذا رد بيع قطعة ارض رقم A ٢٢ بمساحة ٩٣,٩٦٦ متر مربع نتيجة تسوية مع العميل ومنح العميل قطعة مساحتها ٤٤,٦٣٢ متر مربع وابرام عقد جديد.

- إيرادات خدمات مؤداء

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠
<u>٢٢٣٥٥٩٣٩</u>	<u>٢٦٦٢٨٤٨٤</u>	<u>٤٦٧٦٣٥٤٣</u>
<u>٦٦٦٠٧٢٢</u>	<u>٩٥٢٧٢٤٨</u>	<u>١٩٤٠٤٤١٤</u>
<u>١٠٩٠٤٢٦</u>	<u>١٤٣٦٥٥٩</u>	<u>٢٦٦٢٢٢٢٢</u>
<u>(١٣١٤٩٤)</u>	<u>٥١٨٨٤٠٧</u>	<u>٢٦١٠٧٩٣</u>
<u>٢٩٩٧٥٥٩٣</u>	<u>٤٢٧٨٠١٩٨</u>	<u>٧١٤٠٠٩٨٢</u>

إيرادات خدمات توريد كهرباء	إيرادات خدمة توريد مياه	إيرادات توريد مياه رمي
<u>--</u>	<u>٥٣٥٦٨٣٦٧</u>	<u>٣٥١٨٣٩١</u>

* إيرادات خدمات المتاجع

* تتمثل إيرادات خدمات المتاجع في مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من إتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٥ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العمال عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العمال ابتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم. وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥,٨ جنيه مصرى / متر للمطوريين و ٤,٨٠ لالأراضي المستخدمة كملاعب جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ فقد تقرر زيادة سعر التحاسب إلى ٦,١٦ للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم، ووفقاً لقرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٣ فبراير ٢٠٢١ بالموافقة على توجيهات لجنة المراجعة والحكومة المنعقدة في ٢٧ يناير ٢٠٢١ والتي أفادت باعفاء كافة عمال الشركة من إيرادات خدمات المتاجع عن عام ٢٠٢٠ كمشاركة لعملائها في الآثار الناتجة عن جائحة كورونا العالمية.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
إليضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢١- تكاليف الحصول على الإيراد

عن التسعة أشهر المنتهية في	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠
عن الثلاثة أشهر المنتهية في			
٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠

تكاليف الحصول على الإيراد للشركة الأم

--	--	--	٥٧٨٠٠٦٣	تكلفة مبيعات فيلات
--	--	--	١٨٨٥٢٢٣٤	تكلفة مبيعات مبني ازورا
--	٢٧١٥٧٣٢	--	٢٧١٥٧٣٢	تكلفة استشارات مشروع توسفتي
--	٢٧٨٧٨٠٩	--	٤٧٦٧٠٠٩	تكلفة مبيعات الاراضي
--	٣٢٩٤٩٥١٧	--	٣٢٩٤٩٥١٧	برنامج زمني اضافي *
--	--	--	٢٣٦٥٨٤٩	تكلفة حصة الهيئة
--	<u>٣٨٤٥٣٠٥٩</u>	--	<u>٦٧٤٣٠٤٠٤</u>	

يخصم

--	(٤٨٨٢٠٩٢)	١٤٧٠٢٥٠	(١٤٠٨٦٤٦٠)	رد تكاليف مبيعات اراضي
--	(٢٦٦١٥٦٢)	--	(٩١١٥١٨٤)	رد حصة الهيئة
--	<u>٣٠٩٠٩٤٣٥</u>	<u>١٤٧٠٢٥٠</u>	<u>٤٤٢٢٨٧٦٠</u>	

إضاف :

<u>٨٨٦٤٦٧</u>	<u>١٥٥٧٥٠٤٣</u>	<u>١١٧٤٦٨٠٦</u>	<u>٢٢٣٦٨٣٤١</u>	تكاليف النشاط - الشركة التابعة **
<u>٨٨٦٤٦٧</u>	<u>٤٦٤٨٤٤٧٨</u>	<u>١٣٢١٧٠٥٦</u>	<u>٦٦٥٩٧١٠١</u>	

*يتمثل المبلغ في قيمة حصة الشركة في تكاليف البرنامج الزمني الممنوح من قبل الهيئة العامة للتنمية السياحية المعدل لمبلغ ١٠٦٨٨٠٧ دولار أمريكي وذلك عن مساحات الاراضي المباعة غير المنمأه ايضاح رقم (١٥).

**يتمثل تكاليف النشاط للشركة التابعة المبين عاليه في تكاليف الوحدات المباعة بمشروع طوابا وتكلفة تشغيل نشاط تأجير المحلات المملوكة للشركة التابعة بمنطقة المدينة القديمة بمتوسط سهل حشيش بالغردقه، وفيما يلى بيان تلك التكاليف عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ :-

عن التسعة أشهر المنتهية في	٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في
١٥٦٠٠٤٦	١٣٤٧٠١٣٨	٨٦٢٩٥٥٣	١٧٤٣٨٢٧٦		تكلفة بيع وحدات بمشروع طوابا
(١٥١٣٠٢٧)	١١٥٨٦٣٩	٨٨٦٤١٢	٢٧٦٧٣٥٣		تكلفة صيانة ونظافة وامن وحراسة
٢٢٦١١٥	٨٨٤٤٩	٦٥٦٠٦٥	٣١٤٢٧٦		اهلاك أصول ثابتة - تشغيل (ايضاح رقم ٤)
٢٥٤٠٠٤	٢٥٤٠٠٤	٧٦٢٠١٢	٧٦٢٠١٢		اهلاك استثمارات عقارية (ايضاح رقم ٥)
٣٠٩٣٢٩	٦٠٣٨٠٣	٨١٢٧٦٤	١٠٨٦٤٢٤		أخرى
<u>٨٨٦٤٦٧</u>	<u>١٥٥٧٥٠٤٣</u>	<u>١١٧٤٦٨٠٦</u>	<u>٢٢٣٦٨٣٤١</u>		اجمالي تكاليف الحصول على الإيراد للشركة التابعة

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤٤ - تكاليف خدمات مؤداه

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣/٩/٣٠	
٢٨٤٤٨٨٣٤	٣٠٨٥٩١٥٧	٦٢٠٠٢٦٤١	٦٥٧٤٨٤٨٥	تكاليف كهرباء
١٢١٣٦١٢	١٨٨٣٦٧٢	٢٦٥٧٨٥٦	٤٤١٣٣٤٥	تكاليف مياه
٢٤٧٢٠٠	٤٩١٨٢٠	٧٤١٦٠٠	١١٦١٨٤٢	تكاليف مياه رى
٦١١٤١	١٢٠٢٢٤	٢٣٦٧٥٧	٥٦٠٨٨٢	تكلفة تشغيل الشاطئ
٩٢٠٧٧٩	٧٣٧٤٧٨	٢٧٧٢٣٧٨	٢٢٣٩٧٢٣	إهلاك أصول ثابتة - إضاح رقم (٤)
٢١٤٩٢٨٨	٢٨٤٧٩٦٣	٦٧٥٢٢٦٧	٨٨٦٢٦٨٨	أجور ومرتبات وما في حكمها
١٩١٦٠٣٧	٢٣٤٥٦١٦	٥٥٩٠٥٣٤	٦٨٧٣٥٩	تعاقدات عمالية مؤقتة
١٦٦٥٥٨٤	١٦٩١٦٦٤	٤٧٣٧٦١٤	٤٩١٤١٤٩	التعاقدات أمن وحراسة
١٦٥٧٨	٢٥٩٥٠	٥٣٦٢٩	٦٤٠٦٤	مصاروفات نظافة
٢٨٣٩١٧	٣٨٨٨٥٢	٨٢٦٤٧٠	١١٠٢٤٠٥	مصاروفات سيارات
٤٠١٨٠٤	٨٤٥٧٠٨	١١١١١٠٣	١٢٧٨٧٥٩	مصاروفات الصيانة
١٠٣٧١٥	١٣٨٦٥٧	٢٩١٠٣٦	٣٤٩٥٨٥	مصاروفات ليجارات
٣١٣٥٠٣	٣٦٩١١٣	١٠٩٠٣١٧	٢٤٢٦٠٤٦	مصاروفات أخرى
٣٧٧٤١٩٩٢	٤٢٧٤٥٨٩٤	٨٨٨٦٤٢٠٢	٩٩٩٩٥٤٨٢	

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣/٩/٣٠
٣١٢٠٥٦٩	٣٤٤٦١٤٨٤	٦٩٥٠١٥٤٩	٧٦٥٥٠٣٢٢
٦٥٣٦٩٢٣	٨٢٨٤٤١٠	١٩٣٦٢٦٥٣	٢٣٤٤٥١٦٠
٣٧٧٤١٩٩٢	٤٢٧٤٥٨٩٤	٨٨٨٦٤٢٠٢	٩٩٩٩٥٤٨٢

تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه رى
واتصالات وأخرى
تكلفة خدمة إدارة المنتجع

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٣/٩/٣٠
١١٩٦٨٨٤	٢١٣٨٥٧٦	٢٢٨٣٠٩٤	٣٩٢٠٨٧٠
١٦٧١٥٢٧	٦٥٧٤٤٤٦	٣٤٩٢٥٦٥	١٣٥٩٦٢٦٨
١٥٤٤١٥	٧٤٩٩٥٨	٣١٤١٣٦	١٨٨٤٢٨٤
٧٩٣٠١٣	٨٧٩٩٠٠	٢٣٨١١٨٣	٢٦٢٠٥٥٧
٤٨٦٢١٥	٧٠٩١٨٨	١٦٩٨٤٣٩	٢٤٣٥٨٠٨
٨٢٠٠١٨	١٥٨٨٧٠٤٤	٢٤٩٨٨٩٨	٢٠٦٤٦٤٠١
--	--	--	١٤٦٥٤١٣٦
٥١٢٢٠٧٢	٢٦٩٣٩١١٢	١٢٦٦٨٣١٤	٥٩٧٥٨٣٤٤

٤٥ - إيرادات أخرى

تأجير أراضي فضاء
تأجير شاطئ
تأجير الرصيف البحري
تأجير أبراج اتصالات
مد مراافق لاراضي العملاء
إيرادات متعددة
إيرادات تشغيل اخرى

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤- مصروفات تشغيل أخرى

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	
٣٢٩٢٢	٦٤٧٣٦	١٢٧٤٨٥	٣٠٢٠١٣	تكلفة تشغيل الشاطئ *
٤٩٥٨٠٤	٣٩٧١٠٣	١٤٩٢٨١٩	١٢٠٦٠٠٤	إهلاك أصول ثابتة - اىضاح رقم (٤)
١١٥٧٣٠٩	١٥٣٣٥١٨	٣٦٣٥٨٣٦	٤٧٧٢٢١٦	أجور ومرتبات وما في حكمها
١٠٣١٧١٣	١٢٦٣٠٢٤	٣٠١٠٢٨٨	٣٧٠١١٢٠	تعاقدات عماله مؤقتة
٨٩٦٨٥٣	٩١٠٨٩٦	٢٥٥١٠٢٣	٢٦٤٦٠٨٠	التعاقدات أمن وحراسة
٨٩٢٦	١٣٩٧٣	٢٨٨٧٧	٣٤٤٩٦	مصروفات نظافة
١٥٢٨٧٨	٢٠٩٣٨٢	٤٤٥٠٢٢	٥٩٣٦٠٣	مصروفات سيارات
٢١٦٣٥٦	٤٥٥٣٨١	٥٩٨٢٨٦	٦٨٨٥٦٢	مصروفات الصيانة
٥٥٨٤٦	٧٤٦٦٢	١٥٦٧١١	١٨٨٢٣٧	مصروفات إيجارات
--	--	--	١٤٦٥٤١٣٦	خسائر تشغيل اخرى
١٦٧٦١٤	١٨٩٧٦٤	٥٨٧٠٩٤	١٣٠٦٣٣٦	مصروفات اخرى
٤٢١٦٢٢٠	٥١٢١٤٣٩	١٢٦٣٣٤٤١	*٣٠٠٩٢٨٠٣	

(*) يمثل بند مصروفات تشغيل اخرى في حصة مشاركة الشركة في الاراضي الغير مباعة

٥- مصروفات بيع وتسويق

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	
٦٣٣٧٨	٢٤٢٠٩٩	٣٣٨٣١٨	٦٢٠٤٣٣	أجور ومرتبات وما في حكمها
٥٣٦١٩	١١١٥٥١٦	٢٥٩٩٦٢	٢٢٨٥٧١٩	عمولات مبيعات أراضي ووحدات سكنية
١١٧١٦٠	٦٦٩٧٣	٢٦٧١١٣	١٦٧١٨٩٨	مصروفات دعاية وترويج وإعلان
٥٢٠٣٠	٤٠٢٧	٣١٨٤٤٦	٣٣٤٥٨	مصروفات اخرى
٢٨٦١٨٧	١٤٢٨٦١٥	٣٤٣٣٨٣٩	٤٦١١٥٠٨	

٦- مصروفات إدارية وعمومية

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	
٣٠٨٠٥٢٠	٣٣١٨١٥٣	٩٢١٤٣٢٦	٨٤١٥٧٣٢	أجور ومرتبات وبدلات وما في حكمها *
٨٤٢٥٦٦	٤٤٣٥٧٨	١٣٨٠٦٥٢	١٣٩١٥٧٨	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٢٦٣٩٥٩٧	٢٦٠٢٢٢٧	٤٥٨٩٤٤٣	٤٤١٤٢٣١	مصروفات إستشارات وأتعاب مهنية
٢١١٢٥٨	١٩٦٥٤٤	٧٥٧٩٥٥	٥٩١٧٦٦	إهلاك أصول ثابتة (ايضاح رقم ٤)
٤٤٤٥١	١٠٩٤٩١	١٢٦١٥٧	٣٢٥٩٣٦	مصروفات بنكية
٥١٧٦٥٥	٥١٩١٣٢	١٥٥١٥٣٠	١٥٥٤٢٤٢	إيجارات
١٢١٧١١	٥٨٢٣٦٦	٣٦١٢٣٦	٩٦٦٧١٧	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٣١٦٥٣٥	٢١٣٤٨٢	٥٥٩٩٥٦	٤٥١٥٨٨	مصروفات سفر وإنفاق
٢٥٤٢٤٤	٢٢١٦٦٤	٦١٩٨٩٤	٥٨٢٧٧٤	اشتراكاً
٥١٤٩٦١	٤٦٩٢٩٦	١٤٠٧٦٧٧	١٨٣٦٣٠١	أخرى
٨٥٤٣٤٩٨	٨٦٧٥٩٣٣	٢٠٥٦٨٨٢٦	٢٠٥٣٠٨٦٦	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتنمية للقواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٧ - صافي تكلفة التمويل

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية	فوائد دائنة
١٨٩٥٠٣٩	٥٣٨٠٢٧٧	٤٧٦٧٥١٩	١٥١٤٦٧٩٨		
١٢٣٧٢٤٣٧	(١١٢٦٩٠٩٦٨)	٥٩٤١٨٠٣٣	٢٢١٠٨٠٩٠		
١٤٢٦٧٤٧٦	(١٠٧٣١٠٦٩١)	٦٤١٨٥٥٥٢	٣٧٢٥٤٨٨٨		

٢٨ - ضريبة الدخل

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢٣/٩/٣٠	الضريبة المؤجلة اىضاً رقم (١-٢٨)
٤٠١٠٤٥١	١٥٧٥٧٦٢٣	(٩٥٦٦٩)	(٣٠٢١٦٣٣١)	
٤٠١٠٤٥١	١٥٧٥٧٦٢٣	(٩٥٦٦٩)	(٣٠٢١٦٣٣١)	

١-٢٨ إلتزامات ضريبية مؤجلة

٢٠٢٣/٩/٣٠	الحركة خلال الفترة	٢٠٢٣/١/١	فروق أصول ثابتة
(٨٢٢٤٥٣٣)	١٤٨١٣٨	(٨٣٧٢٦٧١)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة
(١٧٥٣٦١٢٥)	(٥٨٧٧٧٤٥)	(١١٦٥٨٦٦٧٥)	خسائر ضريبية مرحلة
٥١٦٦٣٦٥١	٢٨٤١٢٩٨٢	٢٣٢٥٠٦٦٩	فروق مخصصات وإضمحلال
٦٤٠٧٧٣٤٨	--	٦٤٠٧٧٣٤٨	
(٦٧٨٤٧٦٥٩)	(٣٠٢١٦٣٣١)	(٣٧٦٣١٣٢٩)	

٢-٢٨ تمثل الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل ما يلي:-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣	مخصصات وإضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة
٥١٣٨٦١	٥١٣٨٦١	خسائر مرحلة
٦١٦٦٤٤١	٩٢٨٨٦٣٢	صافي فروق ترجمة عملات أجنبية - خسارة
٩٦١٨٥٤٨٠	١٢٨٠٠١٩٨٥	
١٠٢٨٦٥٧٨٢	١٣٧٨٠٤٤٧٨	

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيف الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٢٩ - الحقوق غير المسيطرة

يتمثل الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة على النحو التالي:-

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/٩/٣٠	رصيد في أول الفترة/العام
(١١٢٦٣٧٢٩)	(٥٧٦٥١٥٠)	يضاف:
(٤٦٣٨٧٨٢١)	(٣٠٦٩٣٩٣٤)	نصيب الحقوق غير المسيطرة في خسائر الفترة / العام
(٥٧٦٥١٥٠)	(٨٨٣٤٥٤٨٤)	رصيد آخر الفترة/العام

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٠ خسائر إنتمانية متوقعة

١-٣٠ خسائر إنتمانية متوقعة

٢٠٢٣/٩/٣٠

الإجمالي	نقدية بالبنوك	مدينون وأرصدة مدينة أخرى	عملاء وأوراق قبض	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣
٥٠٨ ٢٣٨ ٥٧٣	٢٤١٨ ٦٨٥	١٤ ٠٨١	٥٠٥ ٨٠٥ ٨٠٧	٢٠٢٣/٩/٣٠
٣٦ ٥١٨ ٢٢٤	(١٩٦٥ ١٤١)	٥٥ ٥٥٧	٣٨ ٤٢٧ ٨٥٨	الحركة خلال الفترة
<u>٥٤٤ ٧٥٦ ٨٤٧</u>	<u>٤٥٣ ٥٤٤</u>	<u>٦٩ ٦٣٨</u>	<u>٥٤٤ ٢٣٣ ٦٦٥</u>	<u>الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣</u>
٢-٣٠ عبء الأضمحلال في قيمة أرصدة العملاء				
٢٠٢٢/٩/٣٠		٢٠٢٣/٩/٣٠		
١٢٢ ٠٢٦ ٣١٩	--			٢-٣٠ عبء الأضمحلال في قيمة أرصدة العملاء

٤-٣١ الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تمنت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) ضرائب وأحال الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية.

السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠٠٥

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ وقد أسفر الفحص عن وجود رصيد دائن قدره ٦٤٠٨ ٩٦٦ جنية مصرى للشركة لدى مصلحة الضرائب وتم تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

السنوات ٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وقد تم إنهاء النزاع في اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة بوعاء خسائر قدرها ٢٩ ٧٥٥ ٩٤٦ جنية مصرى + وعاء مستقل م٥٦ مبلغ ٥٩٤ ٦٠٩ جنية مصرى يستحق عنه ضريبة قدرها ١١٨ ٩٢٢ جنية مصرى، وتم تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طبقاً لنموذج ١٩ حجز في ٢٠١٩/١/٣١.

السنوات من ٢٠١٣ - ٢٠١٠

قامت المأمورية بالفحص التقديري لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم إخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ وتم إخطار الشركة بتحويل الملف إلى لجان الطعن الضريبي، وتم الانتهاء من أعمال إعادة الفحص، وقامت الشركة بالموافقة على نتيجة إعادة الفحص بتاريخ ١١/١١/٢٠١٨. وقد أسفر الفحص عن خسائر ضريبية قدرها ١٧١ مليون جنيه مصرى وثار حل وتعطى أوعية السنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٠ بالإضافة إلى أوعية ضريبية مستقلة.

بيان م	٥٦	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
اتعب واستشارات اعمال تحت التنفيذ		٥٨١ ٨١٢	٥٩٣ ٢٠٧	٢٣٩٠ ٨٩٥	١١٨٤ ٩٠٨
اتعب واستشارات ضمن مصروفات عمومية		--	--	١١٩١ ٣٢٥	١١٢٣ ٠٣٢
اتعب توظيف		٤٧ ٧٥٥	١٠ ٢٩٠	--	--
علامة تجارية		--	--	--	٦٠٠٠ ٠٠٠
إجمالي		٦٢٩ ٥٦٧	٦٠٣ ٤٩٧	٣٥٨٢ ٢٢٠	٨٣٠٧ ٩٤٠
بيان م	٥٧	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
عمولات		--	٢٦٦ ١٢١	٢١ ٢٥٠	--

كما تم اخطار لجنة الطعن بصورة رسمية من نتيجة إعادة الفحص بعد موافقة الشركة عليها، وقد صدر قرار لجنة الطعن بإنهاء النزاع صلحاً مع المأمورية وتم الربط على الملف، وجارى تسوية ضريبة الاوعية المستقلة مع ما سبق سداده منها.

أعوام ٢٠١٤ - ٢٠٢٢
تم تقديم الإقرارات في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٢٢. وجارى التحضير لأعمال الفحص عن السنوات ٢٠١٩/٢٠١٤.

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤ :

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ :

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبة قدرها ٣١ ٦٦٥ جنيه مصرى، وتم السداد.

- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١ ٢٢١ جنيه مصرى وتم السداد.

- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافتقت فيها الشركة على بعض البنود بناء على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغت قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

- وبموجب قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٩ تم قبول إعتراض الشركة وتم الربط بمبلغ ٧١ ٦٥٩ جنيه مصرى لغير وتم إنهاء النزاع عن عام ٢٠٠٨ صلحاً وإخطار لجنة الطعن بذلك.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

قامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وتم إعادة الفحص عن لتلك السنوات وقد اسفر الفحص عن فروق قدرها ١ ٢٣٠ ٨٧٣ جنيه مصرى جاري تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨

تم فحص تلك السنوات على أساس دفترى. وقد اسفر الفحص عن فروق ضريبة قدرها ١ ٢٤٣ ٣٢٦ جنيه مصرى تتضمن ١٥١ ٠١٢ جنيه مصرى مقابل تأخير، وتم الطعن على نماذج ٣٨ مرتبات، وقد صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ قرار اللجنة الداخلية بالمركز اتفاقاً بفروق فحص قدرها ٢٢٠ ٣٨٤ ٢٢٠ جنيه مصرى بالإضافة الى مبلغ ٥١٠ ٩٨٥ جنيه مصرى قيمة مقابل التأخير، وتم سداد الضريبة بالكامل وجارى تسوية الغرامات فى ضوء القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.

عام ٢٠١٩

جارى التحضير لأعمال الفحص الدفتري

سنة ٢٠٢٢/٢٠٢٠

لم تطلب للفحص.

الضريبة على القيمة المضافة / الضريبة العامة على المبيعات

السنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٧

- تم الفحص منذ بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- **السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٥**

تم فحص تلك السنوات وقد أسفرت عن فروق نهائية قدرها

السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٠ مبلغ قدرة ٣٥٩ ٧٩٣ جنية مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة.

السنوات ٢٠١١ / ٢٠١٣ مبلغ قدرة ٠٨٦ ٢٧٩ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة (خلاف الضريبة الإضافية والتي تم سدادها).

- **السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥** مبلغ قدرة ٦٣١ ١٩٠ جنيه مصرى وتم سداد تلك الفروق الضريبية.

السنوات ٢٠١٦ / ٢٠٢٠

- جارى فحص عام ٢٠١٦ والتجهيز لفحص السنوات ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ والسنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ لم تطلب للفحص.
- تقوم الشركة بتقديم اقرارات ضرائب القيمة المضافة فى المواعيد القانونية.

ضريبة الدعم

الفترة منذ بداية النشاط حتى ٢٠٠٦/٧/٣١

- تم الفحص من بداية النشاط حتى ٢٠٠٦ وتم الربط والسداد.

الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠٢٢

لم تقم المأمورية بفحص تلك الفترة.

وبناءاً على ما سبق يرى المستشار الضريبي للشركة كفاية المخصصات المكونة ولا داعى إلى تكوين مخصصات لمقابلة الإلتزامات المحتملة حتى ٢٠٢٣/٦/٣.

٣٢- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينونة) وكذلك الإلتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بارادة حرة، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالي قيمتها العادلة.

خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٨٤٥ ٧٠٧ ١٣٥ جنيه مصرى، ١١٠ ١٧٨ ٢ جنيه مصرى على التوالي، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي.

فائض

٢١ ٩١٧ ٦٩٦

١٤٦ ٤٣٠

١٨ ١٢٠

العملات الأجنبية

الدولار الأمريكي

يورو أوروبي

جنيه إسترليني

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٢-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السارى في تاريخ قائمة المركز المالي.

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان المنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأرضى التي تبرمها الشركة مع عمالتها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكمال قيمة الأرضى.

٤-٣-٣- الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الاحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٤-٣-٤- الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٨٢٣١٨٧٨٧ جنيه مصرى، (ايضاح رقم ٣-٨) هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه وال الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبحلمة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقييم المذکورات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ وفي تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى، عقدت أول جلسة بعد الإحالة من الدائرة الأولى أفراد في ١١ مايو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى بإدارياً إلى جلسة ٤ يوليو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم إعادة التأجيل إلى جلسة ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لإعلان الهيئة بإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى وبتلك الجلسة دفع محامي الهيئة بعدم اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالتراثى وليس عقد وطلب أحالتها إلى دائرة أخرى وقد تقدم بعواطف مستندات وتم تأجيل النزاع الدعوى إلى جلسة ١٨ يناير ٢٠٢٠ للاطلاع، وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصوم جدد من جانب الشركة والإعلان بالادخال، وبجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل نظر الدعوى إلى ٩ مايو ٢٠٢٠ لذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل بإدارياً لجلسة ١ يوليو ٢٠٢٠ بسبب عدم انعقاد الجلسات نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠٢٢ وبذلك الجلسة تم التأجيل عدة مرات آخرها جلسة ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣ والتي تم طلب تصحيح شكل الدعوى بال tráchى السيد وزير الاسكان بدلاً من وزير السياحة وفقاً للقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٤ لسنة ٢٠٢١ والدعوى مازالت متداولة وهي حالياً مؤجلة لجلسة ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٣.

- وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الدعوى مُرجة الكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة المفوضين قد جاء على خلاف الرأي السادس يستناداً على ما يلى :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر في شأن الشروط المنظمة في إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية، وتعديلاته بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارات سالفى الذكر لا ينطبقاً على الشركة من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩ نوفمبر والثاني في عام ٢٠٠٥، أي بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمُؤرخ في ١٩٩٥/١٠/١٩.

- والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والقوانين لا تسرى على الواقع السابقة على إصداره - أي الأثر الرجعي للقوانين والقرارات - ومن ثم بات أن تنظيم القرار للواقع لا يسري على العقد سند الدعوى وإذا تجاهل تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أصابه العوار إذ أن العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعده هو القانون الحاكم للعلاقة بين طرفى الدعوى وهو ما تجاهله تقرير هيئة المفوضين.

- وفي إطار تفسير العقد فالثابت ان الثلاثة مراحل، بـ، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل رواعي فيه تكامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد إلا بتكامل مراحله.

- إن الشركة قد اوقفت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مرافق (كهرباء - محطات تحلية - صرف صحي؛ - طرق - اتصالات) وراعت الوفاء بالتزاماتها بما فيها المخطط العام منذ تحرير العقد شامله المرحلة الثالثة. وقد نفذت الشركة مشروعات على اراضي تلك المرحلة مثل سكن العاملين وممحطه الكهرباء والتي اخذت عليها الموافقة من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة التام بتنمية اراضي المرحلة الثالثة وموافقتها على ذلك. وعليه نؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما أورده العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد.

إن هناك تقارير صادرة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامة موقف الشركة القانوني ودعمت موقفها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.

وعليه يكون قد ظهر عوار الأساس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامة موقف الشركة في طلباتها أمام المحكمة المختصة وهناك العديد من السوابق القضائية التي تؤكد ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري لجنة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع، لذا فإننا نرى أن القضية مرحلة الكسب

هذا ويري المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب متعدد بسيوني للمحاماة والاستشارات القانونية أن تقرير هيئة المفوضين وهو استشاري غير ملزم للمحكمة قد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعني أنها لا تسرى على العقد، وكذلك تجاهل تقرير المفوضين حقيقة أن التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقد متكامل، علاوة على وفاء الشركة بالالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن أرض المرحلة الثالثة والبدأ في تنميتها بالإضافة إلى موقف نيابة الأموال العامة التي تستبعد آية شبهه لآية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخراً للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقديم طلب إلى اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلى السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص أرض المرحلة الثالثة فإنه يرى أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة إصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.

مع الأخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير النصوص القانونية والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفة الشركة لضوابط وأشتراطات الهيئة المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص النهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الدعوى قد تكون متساوية.

٢- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد علماء الشركة في ضوء رؤية الشركة بخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذي انتدب لجنة ثلاثة من الخبراء المختصين ل إعادة فحص الدعوى والمستندات وقد انتهت اللجنة من ذلك والتي أصدرت تقريرها للمحكمة والذي بموجبه باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ وبجامعة ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة المصرية للمنتجعات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وإلزام المدعي عليه بمصاريفات الدعوى وأنابع المحاماة، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم في جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ و في تلك الجلسة أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها النهائي بقبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع. بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تقدم الطاعن بطعن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٠ يونيو تقدمت الشركة بمذكرات للرد على أسباب الطعن ولم يقم الطاعن بالتعقيب عليها بالمواعيد القانونية لذا تم إغلاق باب تقديم المذكرات، ولم يقم الطاعن بأخذ أي إجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر ضده وتم استخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسة للشق المستجل بالدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ أمام محكمة النقض ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرحلة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة. (إيضاح رقم ١٥).

٣- توجد دعوى تحكيم من أحد علماء الشركة -أراضي بشأن عقد المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوارد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٢ أصدرت المحكمة حكماً بألزام الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بان تؤدي للشركة المدعية ٧٠٠٠٠٥ دولار أمريكي، تم استئناف الحكم من جانبنا، وبتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٢٢ وبتلك الجلسة تم حجز الدعوى للحكم، وبتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢٢ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتاييد حكم اول درجة وتصحيح اسم الشركة بالحكم، وتم اقامة التماس إعادة النظر في الحكم في الاستئنافين ١٣٩/٢٢٣٦ و ١٣٩/١٥٨٤ ومحدد لنظره جلسة ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ وتم الطعن بالنقض على حكم الاستئناف من جانبنا هذا وما زالت الدعوى منظورة أمام المحاكم وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية، وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

- ٤- توجد عدة دعاوى مرفوعة من بعض المستثمرين وأعضاء مجلس إدارة بالشركة وملخصها وفقاً لما يلي:-
- دعوي رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٠٢١ من المدعي طارق محمد ناصف، جيهان عادل سليمان قاموا برفع دعوى إلزم بتتنفيذ بنود عقد بيع قطعة الأرض رقم ٩١١ وملحقاته ومازالت الدعوى متداولة أمام المحكمة أول درجة وتم عقد عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٢ وقررت المحكمة بوقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل في الاستئناف رقم ١٣٧/٢٩٤٠ قضائية وحيث أنه قد تم الفصل في ذا الاستئناف في عام ٢٠٢٠ فسيتم طلب تعجيل.
 - دعوي رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة بلايا بلانكا للإستثمار العقاري والمشروعات السياحية، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن والإزام لتنفيذ بنود عقد بيع إينداني لقطعة الأرض رقم ٦٥ وقنا بتقديم دفاعنا بعدم قبول الدعوى لوجود شرط تحكيم في عقد البيع المبرم بين الأطراف وكذلك قمنا بالطعن بالتزوير على ملحق عقد البيع المقدم من المدعى.
- وتم عقد جلسة بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٢ تم فيها إحالة الدعوى إلى الطب الشرعي وأصدر الطب الشرعي تقريره في ٩ مايو ٢٠٢٢ والذي انتهى إلى أن بصمات اختام الأكلاشيه الثابتة على الملاحق أخذت من نفس القالب الخاص بعقد البيع.
- وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢ أصدرت المحكمة حكمها وقضت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى ٢٦٣٤ لسنة ٢٠١٩ وقد تم استئناف الحكم من جانب المدعي والجلسة القادمة محمد انعقادها بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٢٣.
- دعوي رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة اتاج للتنمية العقارية والمشروعات السياحية، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن والإزام لتنفيذ بنود عقد بيع إينداني لقطعة الأرض رقم ٤٥، ٤٠ والدعوى وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢ قضت المحكمة باعتماد وجدولة باقي الثمن المبين بملحق عقد البيع وقد قمنا بإستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة وقد تم حجز الإستئناف للحكم بجلسة ٢٣ مايو ٢٠٢٣.
- بناءاً على ما سبق يرى المستشار القانوني للشركة كفالة المخصصات المكونة لمقابلة الالتزامات القانونية المحتملة لإضافة رقم (١٣)، كما يرى أنه لا حاجة إلى تدعيمه مع الأخذ في الاعتبار إعادة دراسة المخصصات خلال السنة القادمة.
- ٥- الأحداث الهامة
- أ- خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ونظرًا للأحداث السياسية التي أدت إلى اندلاع الحرب بين كلًا من دولتي روسيا وأوكرانيا الأمر الذي أدى إلى تداعيات محتملة على الاقتصاد العالمي من تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التي تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات، وترى الإدارة أنه لا يوجد تأثير جوهري من تداعيات هذه الحرب على نشاط الشركة.
 - ب- بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ صدر قرار البنك المركزي المصري بشأن تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري، ليعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى بواسطة قوى العرض والطلب وذلك في إطار نظام سعر صرف مرن، هذا وقد ترتب على ذلك زيادة جوهيرية في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري.
- كما قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعر الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي يواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٤٪، ١٥٪، ١٣٪، ٢٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الانتeman والخصم يواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣٪، ٧٥٪، كما قررت لجنة السياسات النقدية رفع سعر الانتeman والخصم خلال عام ٢٠٢٣ إلى ٣٠٠ نقطة أساس.
- ج- وفيما يخص نشاط الشركة فإن التأثير يتمثل في انخفاض القدرات التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتاثر بيع المعرض من الأراضي ووحدات الإسكان السياحي المملوكة للشركة بصورة جوهيرية حيث واكت ذلك قيام الإدارة بأعاده تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقى من تلك الأراضى والوحدات، هذا ولم يتاثر توافر المواد الخام الخاصة بتلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة هامة على استمرار العمل بتلك المشروعات.
- ويتأثر حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر على بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية في:
 - إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلى أهم الآثار المتربطة على مشروعات الشركة:-

- مشروع جمران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جمران حيث أن المتبقى من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناؤها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من ناحية تكلفة إنشاء الوحدات.
- أراضي الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استيراتيجي من الأراضي كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة أرض بمبلغ ٥٤ مليون جنيه مصرى سبق التعاقد على بيعها بالسنوات السابقة، وكذلك بيع قطعة أرض بمبلغ ١٠٢٧١٠٤٧١٠٢ ناتجة عن تسوية مستحقات أحد عملاء الشركة إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ودعم قدرتها علي الاستمرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:
- استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للاراضي وللوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
- قيام الإدارة بدراسة البديل المتاحة لتخفيف عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف الانتشارات بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلفاً لتلك المشروعات.
- تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
- دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.
- التواصل مع عملاء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يقدمونها في ضوء تلك الازمة الاقتصادية والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

اصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة ، و فيما يلي ملخص لأهم هذه التعديلات :

التعديل	تارikh المحتمل	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها
١- تم إعادة اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تقوم الإدارة في تطبيق التعديلات	٢٠٢٣	تطبق التعديلات على القوائم المالية	معايير المحاسبة المصري رقم ٢٠٢٣ (١٠) المعدل "الأصول الثابتة واهلاكتاتها" ومعايير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل "الأصول غير الملموسة".
٢- تم استخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير:	٢٠٢٣	الوقت الحالي	القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.
٣- وقد ترتب على ذلك تعديل الفترات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير:	٢٠٢٣	غير السياسة	غير السياسة
٤- مع إثبات الأثر مع إثبات التقييم	٢٠٢٣	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقريرات المحاسبية والأخطاء.	معايير المحاسبة المصري رقم (٥) "معايير المحاسبة المصرية رقم (٥)"
٥- التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بالإضافة إلى حساب فائض حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.	٢٠٢٣	حاله استخدام ذلك الخيار.	معايير المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"
			معايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية"
			معايير المحاسبة المصري رقم (٣١) "اصمحلان قيمة الأصول"
			معايير المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"

تاريخ التطبيق	تأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
٢٠٢٣	١٧١٦	٢- تماشياً مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وآلاكلاتها" ، كما تم إضافة الفقرات (٢٢) (أ) و(ج) و(د) إلى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالنباتات المثمرة.	
٢٠٢٣	١٧١٦	- لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة (٢٨) (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعايير المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة (٢٨) (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة.	
٢٠٢٣	١٧١٦	- قد تختار الشركة أن تقيس بنداً من بند النباتات المثمرة بقيمة العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكفلتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الرصيد الافتتاحي بإضافته إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.	

رئيس مجلس الإدارة

م/ ناجي خليل محمد زكي

المدير المالي

أ/ أحمد مدبوبي